



Distr.: General
28 June 2012
Arabic
Original: English



ريو دي جانيرو، البرازيل
٢٠-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال
المناقشة العامة

بيان مقدّم من وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ممارسة
لحق الرد على البيان الذي أدلى به رئيس وفد الأرجنتين في المناقشة العامة
في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

- ١ - لا يساور المملكة المتحدة أي شكوك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها.
- ٢ - وتولي الحكومة البريطانية أهمية كبرى لمبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في المادة ١-٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويشكّل هذا المبدأ الأساس الذي يقوم عليه موقفنا بشأن جزر فوكلاند. فلا مجال للتفاوض على سيادة جزر فوكلاند ما لم يعرب سكان الجزر عن رغبتهم في ذلك.
- ٣ - ومرة أخرى أعرب ممثلو جزر فوكلاند المنتخبون ديمقراطياً عن آرائهم بوضوح عند زيارتهم للأمم المتحدة لحضور دورة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي عقدت في عام ٢٠١٢. فقد طلبوا إلى اللجنة أن تعترف بحقهم في أن يمارسوا، كأبي شعب آخر، حق تقرير المصير. وأعادوا سرد الوقائع التاريخية التي تفيد بأن جزر فوكلاند لم تكن مأهولة بسكان أصليين وأنه لم يُنقل منها أي سكان مدنيين قبل أن يستقر شعبهم فيها على امتداد ثمانية أجيال. وأكدوا أن شعبهم كان ولا يزال الشعب الوحيد الذي يسكنها، وأنهم لا يرغبون في إحداث أي تغيير في وضعها القانوني.
- ٤ - وتؤيد المملكة المتحدة القرار الشرعي الذي اتخذته حكومة جزر فوكلاند بالتنقيب عن المواد الهيدروكربونية في مياه جزر فوكلاند وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك



اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والفقرة ٢ من المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٥ - وتلاحظ المملكة المتحدة أن حكومة جمهورية الأرجنتين أعلنت عن خطط للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية في منطقة جنوب الأطلسي. وتقع على حكومي جزر فوكلاند وجمهورية الأرجنتين كليهما مسؤوليات بيئية فيما يتعلق بعمليات التنقيب التي تضطلعان بها. وتأخذ حكومة جزر فوكلاند مسؤولياتها هذه على محمل الجد البالغ. فقد مولت الاستعراضات الخارجية للتقييمات التي تجريها مؤسسات في المملكة المتحدة من قبيل معهد الإدارة والتقييم البيئيين والرابطة الاسكوتلاندية للعلوم البحرية. وسعت حكومة جزر فوكلاند أيضا إلى الاستعانة بخبرات العاملين في إدارة الطاقة وتغير المناخ البريطانية والمديرية العامة لشؤون الصحة والأمان والهيئة البريطانية للمسح الجيولوجي من أجل وضع قواعد لتنظيم الآثار البيئية والحفاظ على شروط الصحة والسلامة في جميع أنشطة التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في البحر. وهذه القواعد المتعلقة بالبيئة والسلامة هي نفس القواعد التي يتعين التقييد بها لدى التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في المياه الإقليمية للمملكة المتحدة، وهي من أشد القواعد صرامة في العالم.